السنة النالثة

المدد • ٨

و یم نیسان۱۹۳۲

عمان: الاثنين في ٢٨ ذي القمدة ١٣٥٠

مذاكرات المجلس التشريعي

محضر الجلسة الثانيةوالمشرون للدورة الاعتيادية الاولىالمجلسالتشريعيالاردني الثاني المنعقدة بتار يخ ١٤ -- ٣-- ١٩٣٢

الصحيفة

تصديق قانون تمديل المادة (٩) من قانون التدريسات الابتدائية لسنة ١٩٣٢ ٢٤٠

تصديق قانون وكالات البيع والفراغ لسنة ١٩٣٢ **YE4-Y5.**

تصديق قانون تعديل بعض رسوم النقل على الطرق لسنة ١٩٣٢ 757-755

737-104 تصديق قانون تعديل رسوم تسجيل الاراضي لسنة ١٩٣٢

تصديق قانون اعفاء شركة زيت بترول العراق من رسوم البلدية لسنة ١٩٣٢ ١٥١-٥٥٠

قرار اللجنة الادارية بشأن نقاعدية الملازم اسماء لم افندى وقرار المحلسحوله ٢٥٦-٢٥٦

وان يـكون الفانون المعطى بهذا الشأن بحق المحاكم النظامية شاملاً للمحاكم الشرعية · وتفضلوا بقبول فائق الاحـترام ٧-٣-٣٣٠ » ·

(فقرر المجلس احالته على الحـكومة لوضع صيغة لائحة قانونية بهذا الشآن) • الرئيس – عندنا سوم آل العضو قاسم بك فيما بتعلق بالاراضي الـني ستمر منها اناببب بترول

العراق في بلاد الإمارة ، وجواب الحـكومة عليه ، فليقرأ السوء آل

فخامة رئيس المجلس التشريعي المعظم

ان شركة البترول من مدة غير وجيزة وهي دائبة على وضع الاشارات وهندسة الطريق التي ستمر منها انابيب البترول في بلاد هذهالامارةفياترىهلاان الحـكومة عاقدة اتفاقية مع هذه الشركة وان الاراضي الـتى تمر منها الانابيب هل بدفع لاصحابها عوضاً ام لا ? ارجو ان تتفضلوا بالجواب على ذلك مولاي المعظم · 1944-4-4

قاسم الهنداوي

توفيق بك – الجواب :

باستطاعة حضرة العضـو المحترم ان يقف على كل مايوده في هذا المـوضوع بتصفحه العـدد · ۲۹۳) من الجريدة الرسمية

الرئيس - مواضيع الجلسة القادمة:

١ -- مايرد من اللجان

«وانفضت الجلسة» سكرتيرالمجلسالتشريعي

ورد في السطر الثالث من الصحيفة ٢٣٥ من هذا العــدد كلية « القانون في » والصواب « القانون كا هو منشور في »

﴿ تصحبح خطأ مطعى في العدد (٧٨) ﴾

لقلة ذات



به من تار يخ نشره في الجريدة الرسمية » · لقد غيرت لجنة الـقرانين عنوان هذا الـقانون المذكور في المشروع ليكون خاصاً ، حيث ان النص الاول يجعله عاماً شاملاً لجميع الوكالات ، مع انه مختص كاهو مفهوم من نصوصه بوكالات البيع والفراغ فعصب ، واضافت إلى المادة الاولى تاريخ العمل بالـقانون بالنظر للاسباب الـتى ذكرت قبل الآن في هذا الموضوع ·

المادة الثانية — «كل وكالة منظمة او مصدقة لدى الكانب العدل موجودة بتاريخ نفاذ هذا القانون اتمكين الوكيل من بيع وفراغ الاموال غير المنقولة (الى شخص ثالث) لدى دائرة تسجيل الاراضي تعتبر ملغاة بعد مضي سنة واحدة من تاريخ وضع هذا القانون موضع العمل الا اذاتم البيع از الفراغ حسب الاصول او اقيمت الدعوى في المحاكم النظامية خلال هذه المدة لتنفيذ حكم الوكالة · ولا تدخل في حساب المهلة المذكورة اية مدة تنشأ عن تأخر يقع في اتمام معاملة البيع والفراغ و تكون دائرة تسجيل الاراضي مسوءولة عنه » ·

بدلاً من الستة الاشهر ، ليتمكن كل صاحب وكالة من الاستفادة من جميع مواسم السنة ·

و بما ان قانون رسوم تسجيل الاراضي الذي سيعرض على مجلسكم العالي في هذا البومخفض تلك الرسوم الى درجة مناسبة كما سيفهم من بيانات مقرر اللجنة المالية ، فيكون اهم محذور كان نظر فيه المجلس ودعى لتأجيل البت في قانون الوكالات قد زال ، ولهذا ارجو ان توضع المادة ا الثانية من هذا القانون على الرأي ·

المادة الثالثة : «كل وكالة من هذا النوع تنظماو تصدق لدىالكاتب العدل بعد نفاذهـــــذا القانون ولا تجري احكامها لدى دائرة تسجيل الاراضى او تقام قضية لتنفيذمقتضاها لدى المحاكم ا

هذه المادة هي عين المادة الثانية ، ولك نها مختصة بالوكالات التي تنظم او تصدق بعد نفساذ

الجلسة الثانية والعشرون

افتتحت الجلسة البثانية والعشرون للدورة الاعتيادية الاولى للمجلس التشريعي الاردني الثاني في الساعة العاشرة من يوم الاثنين المصادف ٧ ذي القعدةسنة ١٣٥٠ و١٤ آذار سنة ١٩٣٢ برئاسة فخامة رئيس الوزراء وحضور اكثرية قانونية ولم يتغيب عن الجلسة سوى سعيد بك المفتي وهاشم بل*ث خير وحديث*ه باشا الخريشه·

الرئيس – فليقرأ الضبط

« فقر ي » ·

الرئيس - عندنا قانون تعديل المادة التاسعة من قانون التدريسات الابتدائية الوارد مرب.

توفیق بك – اجتمعت لجنـــة القوانین بتاریخ ۱۲ – ۳ – ۹۳۲ وقررت قبول مشروع تعديل قانون التدريسات الابتدائية بالشكل التالي:

الإنتدائية لسنة ٩٣٢ على التدريسات الابتدائية لسنة ٩٣٢ على

المادة الاولى – يسمى هذا القانون تعديل قانون التدريسات الابتدائية لسنة ١٩٣٢ و يعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية ·

المادة الثانية – « نعدل المادة التاسعة من قانون التدريسات الابتدائية على الوجه الآتي: – (تكون مدة التعليم في المدارس الابتدائية تسعة اشهر و تعين اوقات الامتحانات والمطلات المدرسية بتعليات يصدرها مدير المعارف) ،، .

الرئيس - عندنا قانون الوكالات الوارد من لجنة القوانين ، فليقرأ " لوفيق بك – اجتمعت لجنة القوانين بتاريخ ١٢ – ٣ – ١٩٣٢ وقزرت قبول مشروع قانون الوكالات بالشكل الآتي :

﴿ قانون وكالات البيع والفراغ لسنة ١٩٣٢ ﴾ المادة الاولى – « يسمى هذا السقانون قانون وكالات البيع والفراغ لسنة ١٩٣٢ و يعمل



العامة ، فبعد هذه الايضاحات ارجو ان نوضع المادة التي نحن بصددها على الرأي . عوده بك — لي ملحوظة واحدة على هـذه المادة ، بحيث جاء في الفقرة الأخــيرة منها بأنه (لانسقط وكالته بوفاة موكله اذا تعلقت بتلك الوكالة حقوق الغير) فهنا بيت القصيد ، وهنا محل الاختلاف الذي كان يقعر في المحاكم ·

ان كثيرًا من المحاكم كانت تجتهد : – انه طالما لاتسمع دعاوى؛ البيوع الخارجية في المحاكم – **فلا يكون حق الغير يتعلق بالمبيع ، ولذلك كانت تطلب الى البائع اعادة الثمن ، وتوافق على عزل** الوكيل وفسخ الوكالة ، وهذا ماينافي المقصد الذي نحن بصــدده · لذلك اتترح ان يقال « وحق الغير في هذا الباب هو عقد البيع والفراغ » فاذا رأيتم من المناسب منماً للالتباس اضافة هذه العبارة

متري باشا — وان كنت احد اعضاء لجنة القوانين فاننى مخالف على قبول هذا القانون بحد ذاته نظرًا للاحوال الحاضرة -يث يعلم فخامة الرئيس والزملاء الكرام ان اغاب،معاملات الاهلين السابقة هي بموجب وكالات دورية ، و بهــــذه الظروف لايكنهم انجاز معاملاتهم لدى دوائر التسجيل ٤.اذ ان هذه السنة تشبه حلم فرعون (قد آكلت السبع السنين القبلة)والاهالي بضبق عظيم ، وانا ارى من الموافق ان يوَّجلُ البحث في هذا القانون الى الدورةالمقبلة حتى يتيسر لاصحاب. الماملات السابقة اتمام معاملاتهم بدوائر التسجيل

عوده بك — اذا امرتم ارجو ان تكون الاضافة التي اقترحت ضمها الى هذه المادة كما بأثي : « والمقصود من حق الغير المذكور هو مايتعلق بعقد البيع والفراغ » ·

حسين باشا - لاارى بأساً من ضم هذه الاضافة الى هذه المادة ·

عادل بك - اقترح أن يكون نص المادة الرابعة كما يلي :

« الوكالاتِ المتضمنة بيع وفراغ الاموال غير المنقولة والمتعلق بها حق الغــير كـقبض. الثمن واجبة التنفيذ في جميع الاحوال لدى دوائر التسجيل والمحاكم سواء أعَزَل الوكل الوكبل او توفى الموكل او الوكيل وفي حالة وفاة الوكيل تقوم دائرة نسجيل الاراضي بأتمام معاملة البيع. او الفراغ لاسم المشتري » .

الرئيس - اضع نص المادة الرابعة كما اقترحه عادل بك على الرأي

المادة الرابعة : « الوكيل المعين لبيع الاموال غير المنقوله او فراغها لا يعزل في جميع الاحوال من قبل المسوكل ولا تسقط وكالته بوفاة موكله اذا تعلقت بتلكانوكالة حقوق الغير » .

اهم مادة من هذا القانون هي هذه المادة ، وقد بحثت لجنة القوانين مطولاً بشأنها ، وافرغتها بهذا الشكل الذي تلوته الآن ·

ان لائحة الاسباب الموجبة غير واضحة تماماً فيما يتعلق بحسكم هذه المادة ، ولذلك اسمحوا لي أن اوضح لكم السبب في وضعها:

تعلمون ان كثيراًمن الناس في شرق الاردن كانوا يبيعون اراضيهم واموالهم غير المنقولة الى اشخاص آخرين ويقبضون الثمن ٤ ونتضمن الوكالات الدورية اقراراً بقبضهم ٤ ولكنهم بعد مضى مدة يعدلون عن حكم الوكالة ، ويبيعون الارض الى شخص آخر مستفيدينمن ارتفــاع السعر او من امور اخرى ، وكانت في هذه الحالة تراجع المحاكم من قبل الاشخاص الذين يجب تنفيذ.حكم الوكالة لصالحهم، والمحاكم لا تنظر في القضايا بشكل واحد، لان القوانين الموجودة لا تحتوي على نص صريح بهذا المدنى ، وكان البعض يستند الى قــرار اصدره المجلس الشوري بزمن الحكومة السورية الفيصلية ، وهو ناص على عدم جواز عزل الوكيل الدورياذا تعلقت الوكالة بحقوق الغير، والبعض الآخر يستند الى قـــرار ثان اتخذه المجلس ذاته وهو منــاقض لقراره الاول ويجيز عزل الوكبل، وكانت المحاكم نعتبر المعــاملة الثــانية عزلا للوكيل، وتحكم باعادة الثمن فقط، دون ان تعطى قرار بتسجيل الارض ، ولا يخفى ما في ذلك من الاضرار والحاذير ،التي تودّي لعدم وجود

ثم هنــالك محذوراً آخراً ، وهو ان احـكام الوكالات بحسب القـــواءد العــامة ، تسقط

وبنا أن الناس كانوا بمحمون عن تنفيد الحكام الوكالات في وقت قريب – مما رأته دائرة الاراضي سببا لوضع هذا القانون –ثم يتوفى الموكل وتسقط حكم الوكالة، وعندها يضطر المشتري لمراجعة الورثة ليعضروا امام دوائر التسجيل ويفرغوا الراضيهم، وكان الكثير من هولاء الورثة يرفضون المضور الا أنا الخذوا الثمن مرة ثانية او أخذوا ماير تضون به مع المشتري ، وفي هذا من المحاذير مالا بخفي على محلسك

لمذلك رأت عجنة القوانين من المضروري أن يكون نص المادة الرابعة صريحًا مفهومًا ، محيث لايجوز بموجبه عزل الوكيل في اي حال من الاحوال ، ولا تسقط وكالته بسبب وفاة الموكل ادًا



المادة الثانية — « يلغى البند الاول من الجدول الثاني لقانون النقل على الطرق لسنة ١٩٢٦ ويعتاض عنه بما يلي : —

(١) السيارات التجارية التي ليست من نوع الدراجات التجارية المفردة او المزدوجة ·

الرسم السنوي ما ما م

Yo.

مل لف

٣(أ)السيارات العمومية والخصوصية التي تستوعب خمسة اشخاص (بمافيهم السائق) ·

ع السيارات العمومية والخصوصية التي تستوعب سبعة اشخاص (بما فيهم السائق) . السيارات العمومية والخصوصية التي تستوعب اكثراً عن كل مقعد اضافي في السيارة العمومية والخصوصية التي تستوعب اكثراً

من (٧) اشخاص (بما فيهم السائق) (« وذلك عدا الرسم الذي يجب استيفائه عن السبعة الاشخاص» (ب) السيارات التجارية التي لانشمل تراكتور السحب والتي :

٠٠٠ ٤ لاتزيد حمولتها على طن واحد

٠٠٠ لا تزيد حمولتها على طن ونصف طن ٠٠٠

٠٠٠ ١٤ لاتزيد حمولتها على (٣) طنات .

١٢ (ج) التراك:ور الذي يستعمل للسحب "

اطلعتم في قرار اللجنة المالية على الرسوم الاصلية ، وعرفتم درجة التخفيض الذي اصابها بحكم هذا القانون ، ولقد بلغت هذه الدرجة (٧٥) في المئة عن رسوم السيارات العمومية ذات الخمسة المقاعد و (٧٣) في المئة تقريباً عن السيارات العمومية التي تستوعب (٧) اشخاص و (٥٠) في المئة تقريباً عن السيارات التجارية التي لاتشمل ترا كتور السحب ،

ان هذا التخفيض كان نتيجة اصغاء وندقيق من جانب الحكومة فى طلبات اصحاب السيارات ولا اشك في الكم تقدرون هذا الاهتمام ، وتوافقون على التخفيض الذي اجري بحكم هذا القانون الذك ارجو وضع هذه المادة على الرأى

«قبلت»

المادة الثالثة ــ « يعمل بهذا القانون اعتباراً من بداية تموز سنة ١٩٣١ »

اظن ان السبب الذي أدى الى وضع هذه المادة هو معلوم ولا بحتاج لايضاح عادل بك السبب الذي أدى الى وضع هذه المادة الثالثة الى المادة الاولى من هذا القانون عادل بك – اقترح ان يضم نص هــذه المادة الثالثة الى المــادة الاولى من هذا القانون ع

الرئيس —عندنا قرار اللجنة المالية بشأن مشروع القانون المعدل لبعض رسوم النقل على الطرق. فليقرأ مع القانون ·

شكري بك – هذا قرار اللجنة المالية:

« نظرت اللجنة المالية في مشروع القانون المعدل لبعض الرسوم المدرجة في الجدول الثاني لقانون النقل على الطرق لسنة ١٩٢٦ فظهر لهــا ان الغاية من هذا التعديل هو تخفيض الرسوم المذكورة التي تستوفى في الوقت الحاضر بالصورة المدرجة في ادناه :

دار الرسم

١٢ (السيارات الميكانيكية العمومية التي لا تستوعب اكثر من خمسة اشخاص ومن ضمنهم السائق).

السيارات التي تستوعب اكثر من خمسة اشخاص ولا تزيد على اثنى عشر شخصاً
 ومن ضمنهم السائق) · ·

٢٠ (السيارات التي تستوعب اكثر من ١٢ شخصاً) .

٨ (السيارات التجارية التي ليست من نوع تراكتور السحب التي لا تتجاوز قوتها نصف نصف طن).

١٠ (السيارات المذكورة التي لا تتجاوز قوتها ظناً واحداً) .

١٠ (السيارات المذكورة ابضاً عندما لا تتجاوز قوتها طناً ونصف طن).

٣٠ (السيارات المذكورة ذاتها عندما لا تتجاوز قوتها على ثلاثة اطنان) ٠

٨ (السيارات الخصوصية لخسة اشيخاص ومن ضمنهم السائق).

۱۲ (" التي تحمل من السخاص الى ۱۲ شخصاً ومن ضمنهم السائق) -

١٨ (" التي تستوعب اكثر من ١٢ شخصاً ومن ضمنهم السائق) -

١٢ (النراكتورالمستعملالسحب)

وعليه تقرر قبول القانون المذكور بصيغته الحاضرة دون ادخال اي تعديل عليه»

فانون

﴿ يعدل بعض الرسوم المدرجة في الجدول الثاني لقانون النقل على الطرق لسنة ١٩٢٦ ﴾

المادة الأولى - « يسمى هذا القانون تعديل قانون النقل على الطرق لسنة ١٩٣٧ » .

«قىلت»



	3
*	
	.3.
	7

الحد الادنىللرس	الرسم	نوع المعاملة	رقم
مـل			•
	١ في المئة من مجموع قيمتي المالين المت	المبادلة	۲
٥	٢ في المئة من قيمة المال الموهوب	المية	٣
		الانتقال	٤
٥	ية ١ في المئة من قيمة المال المنتقل	– للأصول او لافروع او للزوج او الزوج	(T)
0	1 - B1 B14 -	- للاخوان او الاخوات اوفروعهم	
٠. ٠		– للورثة غير المذكور ين في	
	٣ في المئة من قيمة المال المنتقل	الفقرتين (آ)و (ب)	
•		ترك الاموال غير المنقولة بوصية	٥
٥٠٠ م	ة ١ في المئة من قيمة المال الموصى	– للاصول او الفروع او للزوج او الزوج	$\tilde{(1)}$
٥٠٠ 4		اللاخوان او الاخوات او لفروعهم	
٥٠.			
	٣ في المئة من قيمة المال الموصى به	الفقرتين (آ) و (ب)	
•••	ا في المئة من قيمة المال المفروز ٢	الافراز	*
سعيله ٠٠٠	٢ في المئة من قيمة المال الجاري ت	حق القرار	Y
٠٠٠ الم	٢ في المئة من قبمة المال الجاري تـ	التسعيل الجديد	4.
	ا في المئة من مقدار التأمين	التأمين	•
٠.٠.	ا في المئة من المقدار المستحق عن المئة من المقدار المستحق عن المئة من المقدار المستحق عن التأمين عندالتحويل	تحويل التأمين	١,
		· · · · · · · · · · · · · · · · · · ·	
ا ال	 ٢ في المئة من الشمن المتحقق علاوا الرسم الواجب استيفاو معن تسجير 	بيع المال المؤمن بالمزاد	11
ن بین	الرسم الواجب استيعاوه من سب		
	٠٥١مل عن كل قيد د في المتمنة في قالل الماري ما مال	اخراج قبد تصعبح السحل	1.7
Carre	ا في المنة من قيمة المال الجاري عليه الت	لصعميح السيحل	12

— قانون معدل للرسوم التي استوفى في دائرة تسجيل الاراضي لسنة ١٩٣٢ — المادة الاولى — « يسمى هذاالقانون قانون رسوم تسجيل الاراضي لسنة ١٩٣٢ ويعمل به ابتداء من. اول الشهر الذي يلي تاريخ نشره في الجريدة الرسمية».

في الاعتراض ثم يصدر قراره النهائي بشأنه).

المادة الثانية — « اعتباراً من التاريخ الذي يصبح فيه هذا القانون نافذ المفعول تستوفي دوائر تسجيل الاراضي الرسوم المبينة في الجدول الماحق بدلاً من الرسوم التي كانت تستوفيها في ذلك التاريخ».

- الجدول -الرسم الرسم

ا في المئة من بدل البيع

البع

الرسم الحد الادنى للرسم

رقم بنوع المعاملة عام تحري السعجل

۲۰۰ مل عن كل مال جرى التحري عليه

(ا يستوفى هذا الرسم عندمالا يبرز

الطالب تاريخ القيد المختص بماله »

١٥٠ الكشف او المساحة خارج القصبات ٥٠٠ملءن كل يوم اوجز من اليوم لكل موظف يستخدم

١٦ غاذج مطبوعة ١٠٠ مل عن كل سند تصرف يعطى

لقد كان الرأي السائد في اللجنة ان ينزل معدل الحد الادنى للرسم الى (٢٥٠) ملا بدلا من (٥٠٠) مل عير انها لاحظت ان الاجراء آت التي يتطلبها هذا التعديل قد نؤدي الى تأخير نطبيق هــذا القانون المفيد ٤ لذلك رجحت ان تصرف النظر على ان تلفت نظر الحكومة الى ضرورة التوسل لتحقيق هذا المطلب بمشروع تقدمه الى مجلسكم العالي في الدورة الاعتيادية المقبلة ٠

اما التعديل الذي اجرى في الرسم عن (الكشف والمساحة) فان من شأنه ان يخفف عب الرسم المذكور عن افراد الاهلين ·

لقد اطلعتم على ان التخفيض الذي اجرى في رسوم التسجيل كان تخفيضاً كبيراً وهو في مصلحة الجمهور، لذلك ارجو ان توضع المادة الثــانية والجدول من هذا القــانون على الرأيء للموافقة عليها.

« فوافق المحلس على قبولها »

المادة الثالثة -: «(١) حيثما ذكر في الجدول الملحق ان الرسم يجسب بالنسبة الى قيمة المال غيرالمنقول فان قيمة المال غيرالمنقول تعتبر قيمته المدونة في سجلات دوائر التسجيل على انه اذارأى مدير الاراضي ان تلك القيمة المدونة ليست القيمة الحقيقية للمال غير المنقول حين التسجيل فيجوز له ان يوعن بتقدير قيمة له وفي هذه الحالة يستوفى الرسم بنسبة مبلغ تلك القيمة المقدرة .

(٢) وكذلك في حالة البيع اذا رأى مدير الاراضى ان بـــدل البيع ليس القيمة الحقيقية للمال غير المنقول حين التسجيل فيجوز له ان يوعل بتقدير قيمـــة له وفي هـــذه الحالة يستوفى الرسم بنسبة مبلع ثلك القيمة المقدرة

(٣) في حالة التسجيل الجديد او اذا كانت قيمة المال غير المنقول غير مدونة في سجلات دوائر التسجيل فعلى مسدير الاراضي ان يوعز بتقدير قيمة لذلك المسال ويستوفي الرسم بنسبة مبلغ القيمة للقدرة .

(٤) لصاحب العلاقة الحق في ان يعترض على تقدير قيمة المال الى مدير الاراضي وهذا بنظر
 في الاعتراض ثم يصدر قراره النهائي بشأنه » .

قــد اردنا في اللجنة المالية ان نجفظ حقوق اصحاب المعاملات ، وخولناهم ان يعثرضواعلى تقدير قيمة المــال الى مدير الاراضي · الذي يمكنه بما لديه من معلومات وخبرة ان يمنع وقوع اي احجاف على اصحاب المعاملات

صر الآن بعد ان اطلعتم على السبب الذي من اجلهاضيفت الفقرة الاخيرة ارجو ان توضع المادة الثالثة – كما تلوتها عليكم – على الرأى ·

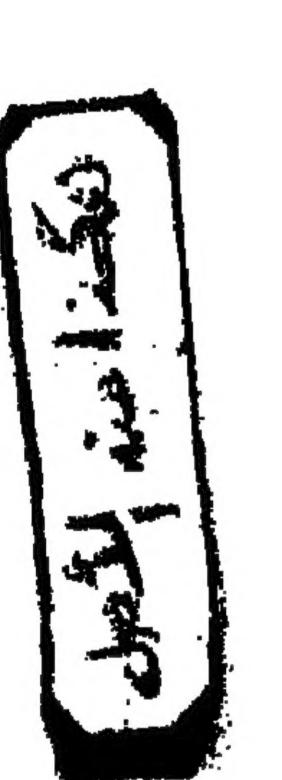
عوده بك -- اسمحوا لي يافيخامة الرئيس ، لي ملحوظة بسيطة حول هذا الموضوع :

لم يبين في هذه المادة من هو المرجع الذي يقدر القيمة ، وبنفس الوقت طالما ان مدير الاراضي اخذ صلاحية الايعاز بتقدير قيمة الاموال غير المنقولة ، وبالطبع سيوعز بالنقدير الى مأموريه في المقاطعات ، الامر الذي يخالف القواعد العامة حيث ان المدير الموما اليه هو ابضام رجع الاعتراض على على القيمة الذي جرى تقديرها من قبل من اوعزله ، لذلك اقترح ان يكون مرجع الاعتراض على تقدير القيمة غير مدير الاراضي .

شكري بك - نعم ، مع احترامي لرأي عوده بك في هذا الموضوع ، اذكر انه اذا روجهت الفقرات الثلاث من المادة الثالثة من هذا القانون 'يرى فيها انه لمدير الاراضي ان يوعز بتقدير قيمة المال ، ولاشك في ان مدير الاراضي ميوعز لموظفيه، واعني بذلك مأمورو التسجيل في المقاطعات، فاذن يكون مرجع التقدير هومأمور التسجيل، اما فيما يتعلق في اعظاء الحق لغير مدير الاراضي في ان ينظر في الاعتراضات فاني لااستصوب هذا الامر ، لان مدير الاراضي بملك من المعلومات والخبرة بما لا يتوفر عند غيره .

من هـذه البيانات يظهر ان الذي سيقوم بالتقدير هو مأمور التسجيل ، والذي ينظر في الاعتراض هو مـدير التسجيل ، واذن فلا موجب لتغيير المـادة بالصورة الثي اقترحها الاستاذ عوده بك .

عوده بك – طالما قد فهم من سعادة مقرر اللجنة المالية بان مرجع تقدير الاموال غير المنقولة هو مأمور التسجيل الذي يكون تلقى امر تزييد قيمة ذلك المال من قبل مدير الاراضي ٤ فليس من المعقول ان يكون مسدير الاراضي قاضيا بين صاحب الملك وبين مأمور التسجيل ارى من المعقول ان يكون مسدير الاراضي قاضيا بين صاحب الملك وبين مأمور التسجيل ارى من الصواب تعديل المادة بصورة تكفل مصالح الاهلين ودائرة الاراضي معاً ٤ وبنفس الوقت بصعب



دا عما يكبد خروجهمن فراغ وانتقال الاموال غير المنقولة الموّرخ في ١٤ ربيع الآخر سنة ١٣٣٧ و ٢٧ شباط ان يكون مرجعالتقدير سنة ١٣٢٩ وذيليه الموّرخين في ٢٢ شوال سنة ١٣٢٣ و ٢٠ آب سنة ١٣٣١

(٧) يلغى قانون اجور لجان الكشف في قضايا التسجيل لسنة ١٩٢٦ المنشور في العدد ١٥٠ من العبر يدة الرسمية وقانون تعديل رسوم تسجيل الاراضي لسنة ١٩٢٩ وقانون تعديل رسوم تسجيل الاراضي لسنة ١٩٢٩ وقانون تعديل رسوم تسجيل الاراضي لسنة ١٩٣١ والفقرة النظامية الموضوعة ذيلا لبند السادس والعشر بن من نظام دوائر الطابو المنشورة في العدد ١٦١ من الجريدة الرسمية » .

« قبلت »

المجموع:

« قبل »

الرئيس — عندنا قرار اللجنة المالية بشأن قانون اعفاء شركة زبت البترول العراقية من رسوم البلدية عفلية رأ

شكري بك - هذا قرار اللجنة المالية :

« دققت اللجنة المالية في مشروع قانون اعفاء شركة زيت البترول العراقية من رسوم البلدية لسنة ١٩٢٧ المالية واطلعت على المادة الخامسة من الاتفاق الذي عقدفيابين شرق الاردن والشركة الموما اليها ونشر في العدد ٢٩٣ من الجريدة الرسمية فظهر لها ان المادة المذكورة تنص على أنه يحق اشركة زيت البترول العراقية ان تستور دجيع اللوازم والمهمات والمواد والاشياء الاخرى ووسائط النقل بما فيها جميع مهمات المكاتب او البيوت او المستشفيات او مهمات الأبنية الاخدرى التي النقل بما فيها جميع مهمات المكاتب او البيوت او المستشفيات او مهمات الأبنية الاخدرى التي تكون ملك الشركة وتستعمل لاشفالها دون ان تدفع عنها رسوم البلدية ولما كان لامندوحة من انفاذ ما يترتب على شرق الاردن بحكم الاتفاق المبحدوث عنه وردت اللجنة المالية قبول صيفة هذا القانون التي وزعت على اعضاء المجلس التشريعي العالي مع اضافة الفقرة التالية الى مادته الاولى حذا القانون التي وزعت على اعضاء المجلس التشريعي العالي مع اضافة الفقرة التالية الى مادته الاولى حذا القانون التي وزعت على اعضاء المجلس التشريعي العالي مع اضافة الفقرة التالية الى مادته الاولى حذا القانون الذي وزعت على اعضاء المجلس التشريعي العالي مع اضافة الفقرة التالية الى مادته الاولى حذا القانون الذي وزعت على اعضاء المجلس التشريعي العالي مع اضافة الفقرة التالية الى مادته الاولى حذا القانون الذي الذيل التيالية المهالة المحدوث عنه من من المنافة الفقرة التالية الى مادته الاولى منافة الفائد التيالية المهالة المحدوث عليا المولى منافة الفائد التيالية المهالة المحدوث عليا المولى منافقة الفائد المهالة المهالة المحدوث عليا المهالة المها

ر و يعمل به اعتباراً من التاريخ الذي تم فيه عقد الأثفاق فيما بين الشركة المذكورة وبين شرق الاردن) ».

﴿ قانون اعفاء شركة زيت بترول العراق من دفع رسوم البلدية لسنة ١٩٣٢ ﴾ الله قانون اعفاء شركة زيت بترول العراق من دفع رسوم البلدية المادة الأولى – « يسمى هذا القانون قانون اعفاء شركة زيت بترول العراق من دفع رسوم البلدية للمادة الأولى بين الشركة للسنة ١٩٣٧ و يعمل به اعتباراً من التاريخ الذي تم فيه عقد الأثفاق فيما بين الشركة

جداً على مدير الاراضي ان يقدر قيمة املاك خارجة عن مقر مركزه هذا عدا عما يكبد خروجهمن نفقات طائلة قد يصعب على حالة صاحبالملك تأمينها ،فانا ارىمن الصواب ان يكون مرجعالتقدير مأمور التسجيل ومرجع الاعتراض مجلس الادارة المحلي .

عادل بك — ان اعتراضات حضرة الاستاذ عرده بك هي في محلها، لان جعل مدير الاراضي مرجعاً للاعتراضات مخالف القواعد العامة ، لهذا ارى ان تعدل المادة (بان يكون مأمور التسجيل هو المقدر القيمة الجديدة ، ولصاحب المعاملة ان يعترض على تقدير القيمة التي جرت من قبل مأمور التسجيل لدىمديرالاراضي)وا خالف حضرة الزميل في طلبه جعل مرجع الاعتراض مجلس الادارة، لا نني اعتقد ان مدير الاراضي سيما بعد اجراء المساحة في كافة المنطقة ومعرفته الاراضي فيها وقيمتها يحكنه ان يبدي رأيًا صحيحاً في موضوع تقدير القيمة .

عوده بك – يمكنني ان اوافق على هذا الرأي .

شكري بك – يرى الاستاذ عوده بك ان يجعل التقدير منوطاً بمأمور التسجيل ، مع ان ترك هذا الامر الى نقدير مااذا كانت قيمة المال غير صحيحة ام لا ، ينبغي ان يعطى لمدير الاراضي لانه اوسع فكراً واعمق تدقيقاً وأكثر خبرة في هذا الموضوع من مأمور التسجيل .

من العلومان معاملات التسجيل ترسل الى مديرية الاراضي لا جل التدقيق فيها، وهناك ينظر في ما محوظات مأمور التسجيل من حيث كون قيمة المال غير حقيقية ام لا، فاذا وجدت ملحوظاته صائبة يوعز مدير الاراضي حينتذر بتقدير المال، واذا لم تركذاك فان مدير الاراضي لا يعيرها التفاتاً وياً مر بتمشية المعاملات .

لااشك في الكم ترجيحون معى ان ترك هـذا الامر لمدير الاراضي اضمن لحقوق الناس من ان يترك الامر لمأمور التسجيل بطلب الكشف، سواء اكان مصيباً او غـير مصيب ، ولذلك اصر من ناحبتي على ان الصيغة الحاضرة هي موافقة، وقد أقرت في اللجنة المالية بعد تدقيق دقيق في هـذا الموضوع ، واثرك لكم الرأي الأخير .

الرئيس - اضع المادة الشالثة كا قبلتها اللحنة المالية على الرأي . « قبلت بالأكثرية » .

المادة الرابعة: « يبطل استيفاء حصة الولاية »

«قىلت»

المادة الحامسة : (١) ببطل في شرق الاردن العمل بالقانون الموقت بتعديل الرسوم المستوفاة عن



المذكورة وبين شرق الاردن » ·

لقد اضافت اللحنة المالية الفقرة الاخيرة بالنظر لضرورة النص على مبدء التطبيق ، ورأت ان مبدء التطبيق بجب ان يكون اعتباراً من التار بخ الذي تم فيه العقد، واظن ان هذه موافقة وارجو وضعها على الرأي .

حسين باشا الطراونه — ان شركة البترول العراقية هي عبارة عن شركة تجارية تستفيد مادياً من نواتج مشروعها وموسسلها ومواصلاتها في شرق الاردن حسب الاتفاق المعقود بينها و بين الحكومة الذي لم بطلب من المحلس التشريعي تصديقه قبلا ٤ فمناسبة عرض هذا القانون على المجلس اقــترح ارجاء البحث فيه و تـكليف الحكومة للبادرة بالمفاوضة في تعديل الاتفاقيــة المذكورة على اساس تبادل المنفعة بين الطرفين ٤ والزام الشركة بدفع الرسوم العائــدة الى البلدية والمالية عن المواد التي تستوردها لبلاد شرق الاردن اسوة بالشركات التجارية .

شكري بك — احب ان الفت نظر محلسكم العالي ان عقد الانفاقات والمعاهدات من حقوق سمو الامبر المعظم بموجب الفقرة (٢)من المادة (١٩) من القانون الاساسي، واحب ايضاً ان اذكر ان الحكومة قد فكرت في تأمين ماامكن من المنافع للبلاد بواسطة هذا الانفاق ، فأذا ووجع يرى ان الحكومة ستأخذ من الشركة اجور الاراضي التي ستشغلها، واشترطت عليها ان تستخدم العال من هذه البلاد، اذن تكون الحكومة قد فكرت في الموضوع تفكيراً دقيقاً ، واستناداً لحقوق سمو الامير المعظم قد جرى العقد واصبح ان لامندوحة من انفاذ شروطه ، لذلك وارخو قبول هذه المادة بالنظر لما ذكرته من البيانات ووضعها على الرأي .

حسين باشا الطراونه – اني بدوري لاانعرض لصلاحية سمو الاميرالمعظم المحنولة له بالقانون الاساسي لما له من الحق في عقد الاتفاقيات والمعاهدات، ولكنني بصفتي احد نواب البلاد قد فكرت في اعتراضي هذا لمنفعة البلاد ليس الآ، حيث ان الشركة هي شركة تجارية، فعسلي اساس تبادل المنفعة طلبت ولم ازال اطلب تعديل الاتفاقية لفائدة البلاد ومصلحتها ،

عادل بك – ان الفقرة الثانية من المادة التاسعة عشرة من القانون الاساسي تنص على حق عقد المعاهدات، والمعاهدة كما لا يخفي هي غير الاتفاقية التي تعقد مسع شركة تجارية، فعندي ان مثل هذه الاتفاقية كان ينهني ان تعرض على المجلس التشريعي حتما لاحتوائها مواد مختلفة تتعلق بواردات البلاد مباشرة،

ولقد دققت في الاتفاقية المعقودة مع شركة زيت البترول العراقية فوجدت ان كلما عبدارة

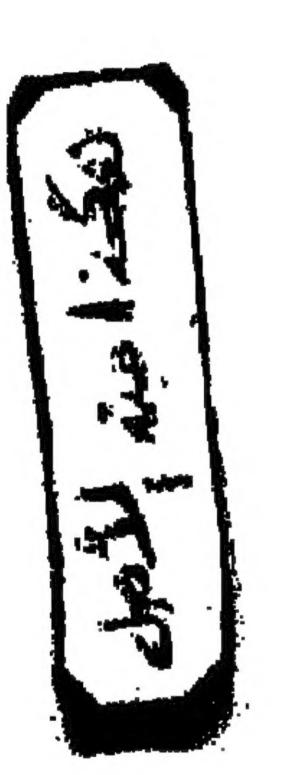
عن تأمين لمصلحة الشركة المدكورة ، ولا يوجد فيها سوى ما ذكره حضرة مدير الحزينة ، وهو دفع اجور الاراضي واستخدام العال من اهالي المنطقة ، وفيما عدا ذلك فيهامن الغنم ما ببلغ مبالغ عظيمة تحرم منها خزينة شرق الاردن .

توفيق بك - دخل حضرة الاستاذ عائل بك في موضوع جديد ، ولذلك اظن ان البحث في المصوضوع الذي تطرق اليه غير بمكن الآن لضيق الوقت ، ولكني اعرف ان الحكومة التي بعقدت تلك الانفاقية بأ من من سمو الامير المعظم وتصديقه ، قصد استندت الى حقوق قانونية لا يمكن ان تبقى بالذاكرة ، وليست هي مقتصرة على المادة (١٩) من القانون الاساسي ، وسوال بوجه على حدة كافي لتنفيذ الموضوع الذي اقترحه حضرة الاستاذ عادل بك ، اما من جهة اخرى : قان القول بان هذه الشركة شركة تجارية وحرمانها او الحيلولة دون استفادتها من اشباء قباتها الحكومة لحسرد كونها شركة تجارية فهو امن لا اقر عليه حضرة الزميل حسين باشا ، لاننا اذا نظرنا الى الانفاقات والمقاولات التي جرت في عهد الحكومة العثانية، نجد انها في كل قضية منحت مثل هذه الامور الناصة على عفو الشركات العامة ، كشركات القطارات ، والمرافي ، والبترول وغيرها ، الامور الناصة على عفو الشركات العامة ، كشركات القطارات ، والمرافي ، والبترول وغيرها ، وان الحكومات تقرر مثل هده الامور المهمة الشركات بقصد الاستفادة من تأليفها ووجودها، اذ ان هذه الشركات تصرف اموالاً كثيرة تتجاوز الملاين وفي نهاية مدة امتيازها نتركها ملكا الدائلة عمانا للحكومة

اما من حيث تعديل الانفاق: يهدني ان اصرح في هذا المجلس ، ان شركة بترول العراق عقدت ثلاثة انفاقات غير اتفاقنا هذا مع حكومات لبنان ، وسوريا ، وفلسطين ، واصرح ات الاتفاق المهقود مع شرق الاردن كان في جميع شروطه وبنوده اوفق من الاتفاقات الثلاثة الاخرى، حتى ان الحكومة عندما علمت ان احد هذه الاتفاقات لم يبرم بصورة نهائية ، اخذت من ممثل الشركة تعهدا تحريريا بتعهد بموجه ان تنال حكومة شرق الاردن اى شرط موافق قد تناله تلك الحكومة التي اخرت ابرام الاتفاق ، ولكن هذا الشرط الاضائي لم يعد من حاجة اليه لان ذلك الاتفاق قد ابرم ، وهو دون انفاق شرق الاردن .

ذلك الاتفاق قد ابرم ع وهو دون العالى شرق الحسل العالي بعد ان سمع بيانات مقرر اللجنة المالية وايضاحا في بعد هذه الايضاحات ارجو من المحلس العالي بعد ان سمع بيانات مقرر اللجنة المالية وايضاحا في هذه ان يجترم مادة من اتفاق عقدوتم امره ولا بد من تنفيذه

عوده بك – واما انا فاقول ؛ ما اعلمه عن هـذه الشركة حسب ما اطلعت على الهنابرات عوده بك برا الله الما الما الما الما الما المعمن من الجاربة الله لم يكن من صالح الشركة ان تمد انابيبها عن طريق شرق الاردن لولا انها ارغمت من



السلطات العليا لمصلحة البلاد ، وكانت تقدر فرق مصاريف الانابيب عن طريق شرق الاردن وفلسطين بالنسبة لما اذا كانت قد مدتها عن طريق سوريا بملايين الجنيهات ، وكذلك ان هدده الشركة لانكون استفادت بشي بذكر اذا عافيناها من الرسوم وهي مرغمة ان تمد انابيبها باراضي هذه الامارة التي تعود على البلاد بمنافع آنية ومستقبلة لقاء اعفاء من بعض رسوم بسيطة لاقيمة لما .

شكري بك — ان المعلومات والبيانات التي ادلى بهاكل من توفيق بك وعوده بك كانت قيمة ، واريد ان اضيف اليها: ان تشغيل العال بواسطة هذه الشركة قد تترتب عليه فوائد عظيمة بتشغيل مئات الألوف من الاشخاص العاطلين ، فاذا وازينا بين قيمة هذه المنفعة وبين الرسم الذي لا يكن ان يكون اكثر من (١٠٠) جنيه ، نرى ان الفائدة أكبر بكثير من الرسم ، ولذلك ادى ان البحث قد نضع في هذا الموضوع وارجو وضع المادة التي تلوتها عليكم على الرأي .

عادل بك – ان هذا الموضوع اعتقد انه من اهم المواضيع التي عرضت على المجلس ، لان في الانفاق بعض امتيازات لهذه الشركة مااعتقدانها نبلغ قيمهام الغطائلة قد تفيد ميزانية هذه الحكومة وبلدياتها ، ولا اعتقد ان هنالك ابة ضرورة لاعطا ، هذه الامتيازات بالعفو من الرسوم عن هذه الشركة ، لانالفائدة من هذه الشركة هي عبارة عن استخدامها العال ، واعطائها للحكومة الانابيب التي ستمدها بعد (٧٠) سنة ، وهذه الانابيب بحد ذاتها لاتفيد البلاد شيئًا ، و بالطبع لااريد ان ادخل حول سياسة البترول التي تتوخاها السلطات العليا التي نواه عنها حضرة عوده بك بامرارها ادخل حول سياسة البترول التي تتوخاها السلطات العليا التي نواه عنها حضرة عوده بك بامرارها خطوط البترول من اراضي الامارة ، والخلاصة اعتقد ان البحث في هذا الامر بحتاج الى تدقيق سواء اكان ذلك من وجهة صلاحية الحكومة بعقد اتفاق من هذا القبيل ، او من وجهة تقدير الرسوم التي ستحرم منها هذه البلاد بواسطة سنهذا القانون ،

لهذا ارى تأجيل البت في امر هذا القانون ريثما نتمكن من البحث حول هـذه المواضيع والحذ الجواب من الحكومة عن النقاط القانونية التي استندت اليها في ابرام هـذا الاتفاق دون مراجعة المحلس ، وعندئذ ينظر في الامر بعين بصيرة .

شكري بك – اظن ان موضوع سو آل الحكومة عن مستندها في عقد الاتفاق المبحوث عنه ثم التوسل بتعديله امران غير مشروعان ، واني اذكر محلسكم العالي بضرورة احترام عقد قد تم من قبل الحكومة وصادق عليه سمو الامير المعظم ، وارجو ان لاتكون النقاط التي اشار اليها الاستاذ عادل الك سبآ لتأخير هذا القانون ، ولذلك ارجو ان توضع المادة التي تلوتها على الرأي .

«قبلت بالأكثرية»

من دفع جميع رسوم البلدية » ·

« قبلت بالاكثرية »

المادة الثالثة : « رئيس الوزراء ووزير المالية مأموران بتنفيذ احكام هذا القانون » ·

«قبلت بالأكثرية»

الرئيس – مجموع القانون ? « قبل بالاكثرية »

الرئيس – عندنا قرار اللجنة الادارية بشأن تقاعدية الملازم اسماعبل افندي ، فليقرأ ، الرئيس – عندنا قرار اللجنة الادارية للمجلس التشريعي رقم (٨) وتاريخ ١٢ –٣ – ١٩٣٢ ﴾

«اطلعت اللجنة الادارية للمجلس التشريعي على الاستدعاء المقدم من امضاء اسماعيل بن على مصطفى المحال اليها من قبل فخامة رئيس المحلس بتاريخ ٧-١-١٩٣١ فوجد فيه يشكو من عدم الحاقة الحكومة طلبه تخصيص راتب تقاعد بداعي انه لم يستخدم في الحكومة الحاضرة ولم تنقطع قسبته العسكرية من الجيش التركي الآسنة ١٩٣٩مع انه اكتسب الجنسية الاردنية وان انقطاع قسبته من الجيش التركي كان لسبب بقائه خارج الحدود التركية عقيب الحرب العامة وابرز كتابا مرسلا اليه من القنصل التركي في القدس مؤرخًا في ٢-٣-١٩٣٧ بو بد ذلك ويطلب تكليف مرسلا اليه من القنصل التركي في القدس مؤرخًا في ٢-٣-١٩٣٧ بو بد ذلك ويطلب تكليف

واطلعت ايضاً على كتاب مدير الخزينة المؤرخ في ٢١ -٦ - ٩٣٠ رقم ٢٠-١٩-٢٠ وفيه الماحب هذا الاستدعاء حائز على الجنسية الاردنية ولا يزال مقيما في هـذه البلاد منذ ايام وفيه ان صاحب هذا الاستدعاء حائز على الجنسية الاردنية ولا يزال مقيما في هـذه البلاد منذ ايام الحكومة العثمانية ولذلك لا يرى ما يمنعه من حق تناول مرتب التقاعد

واطلعت ايضاً على قررار المجلس التنفيذي المورخ في ٢٨٠-٦-٩٠٠ رقم ٢٨٧ وفيه عـدم واطلعت ايضاً على قررار المجلس التنفيذي المورخ في ٢٨-٦-٩٠٠ رقم ٢٨٧ وفيه عـدم الموافقة على تخصيص راتب تقاعد الى المستدعي حيث ظهر من اوراق المعاملة ان الموما اليه لم تنقطع تسبته العسكرية من الجيش التركي الا في عام ١٣٣٩ رومية المصادفة لسنة ١٩٣٣ مبلادية

ولدى المذاكرة وجد ان المستدعي على جانب عظيم من الحق في طلبه هذا ومن العدل ان عضص له راتب تقاعد وفقاً لاحكام القانون · لذلك تقرر باكثرية الآراء رفع هذا القرار مسم

